قراءة في تاريخ مملكة الفُونج الإسلامية (910-1237هـ/1504-1821م)

Reading in the history of the Islamic Funj Kingdom

(910-1237 AH / 1504-1821 AD)

د. ة. طيب بوجمعة نعيمة

أستاذ محاضر (أ) جامعة ابن خلدون تيارتtayeb_histoire@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/05/11 تاريخ القبول: 2020/07/28 تاريخ النشر: 2020/07/30

الملخص:

إن مملكة الفُونج أو كما تعرف أيضا بـ"المملكة الزرقاء" و"مملكة سنار" هي أول كيان سياسي نشأ في منطقة السودان الشرقي، تحديدا بمنطقة سودان وادي النيل خلال القرن 16م، وهي أول مملكة اعتنق حكامها الإسلام، الذي اعتبروه الدين الرسمي للمملكة. وسنحاول من خلال هذا المقال المعنون بـ"قراءة في تاريخ مملكة الفونج الإسلامية (910-1237هـ/1504-1821م)" الحديث عن ظروف تأسيس هذه المملكة، وعن الآراء التي قيلت حول أصل الفونج وحدود بلادهم، كما سنتطرق لأهم المظاهر السياسية والإدارية والاقتصادية التي عرفتها المملكة، كما سنتطرق لوضعية القضاء وأهم المحاكم التي أسست من أجل الفصل في المنازعات والخصومات، وفي الأخير سنشير للأسباب الداخلية والخارجية التي كانت وراء سقوطها.

الكلمات المفتاحية: مملكة الفُونج ؛ تأسيس ؛ السودان ؛ سقوط ؛

Abstract:

The Funj Kingdom is considered to be the first major political entity to originate from what is known as eastern Sudan, particularly the Sudan valley of the Nile in the 16th century AD. The kingdom was also known as the Blue Kingdom and the Kingdom of Sennar, and it is the first kingdom whose rulers converted to Islam, which they considered to be the official religion of the Kingdom. We will try through this article called "Reading in the history of the Islamic Funj Kingdom (910-1237 AH/1504-1821 AD)", to talk about the circumstances of the creation of this kingdom and the theories that have been said about the origin of Fung and the borders of their country. In addition, we will also touch upon the most important political, administrative and economic aspects that the Kingdom has known, as we will touch upon the judicial system and the courts, which have been created to settle disputes and differences between people. In the end, we will talk about the internal and external causes that led to its fall in 1821.

Keywords The Funj Kingdom; the founding; Sudan; The fall;

1.مقدمة:

لقد ظهرت بمنطقة السودان الشرقي العديد من الممالك الإسلامية بعدما انتشر الإسلام بمنطقة سودان وادي النيل، وأولى الممالك التي تأسست هي المملكة الفُونج خلال القرن 16م، كما عرفا أيضا باسم "سلطنة سنار" نسبة للعاصمة، وعرفت أيضا بـ"المملكة الزرقاء"، ومع هذه المملكة بدأ انتشار الإسلام في المنطقة، وزامنه بالضرورة انتشار للثقافة العربية الإسلامية في المنطقة، ومن خلال هذا المقال سنحاول إلقاء الضوء على تاريخ هذه المملكة، بداياتها، وأشهر ملوكها، وتنظيماتها السياسية والادارية والاجتماعية.

حينما تكون تحالف بين العرب المهاجرين للمنطقة بقيادة زعيمهم عبد الله جماع، وبين الفونج بزعامة عمارة دنقس (Amara Dunqas) (1504-1534م)، كانت نتيجته القضاء على مملكة عُلوة، فأصبح بعدها عمارة دنقس بداية القرن 16م ملكا محل ملك سوبا، ولقب بـ"الملك" لأنه الكبير والمقدم، وعبد الله جماع أصبح في محل ملك قرى ولقب بـ"الشيخ"، واستطاعت القوتان معا أن تكونا أول مملكة إسلامية بالسودان عام 1504م تحت اسم "السلطنة الزرقاء"، وقسمت السلطة فيها على أن يكون الملوك من الفونج، والوزراء من العبدلاب أي العرب المهاجرين، وبدون استخدام سلاح وصلت القوتان المتحالفتان إلى الغاية من الوحدة وهي التعاون والتحالف والمشاركة في الأراضي والمناصب، وشملت مملكة الفونج في تلك الفترة السودان ووادي النيل[1].

وهكذا تأسست مملكة سنار سنة 1504 م نتيجة لتحالف بين قبائل الفونج في جنوب شرق النيل الأزرق بقيادة عمارة دنقس و قبائل العبدلاب بقيادة عبد الله جماع زعيم عرب القواسمة، فكانت هذه المملكة عبارة عن اتحاد لممالك القبائل المختلفة الذين كانوا يدينون بالطاعة لسلطان الفنج، وتعتبر مملكة سنار أول دولة عربية إسلامية قامت في بلاد السودان بعد انتشار الإسلام واللغة العربية فيها نتيجة لتزايد الوجود العربي والتصاهر بين العرب والنوبة في الشمال.

2. النشأة:

1.2 أصل الفونج:

إن مسألة رسم كلمة الفونج وأصلهم مسألة مختلف فيها حالها حال أصل قبائل الفلاني ببلاد السودان الغربي وكيفية كتابة اسمهم (الفُلان، الفلاني، الفلاتة، الفولة، البول Peuls)، عرفت وضع العديد من النظريات والآراء المحلية والعربية والغربية، ولم يُفصل فيها، لذا نادى البعض من الباحثين بضرورة الاعتماد على دراسات علماء الأجناس واللغات للخروج برأي مقبول علميا. وبالنسبة لكلمة الفونج تكتب بأشكال عديدة مثل "الفُنج" و"الفونج"، وتعني في العربية نوع من الحيوانات التي يستخدم جلدها في الفراء. كما توجد قبيلة في سلطنة عمان تسمى الفنج، أما في اللغات المحلية فقد وردت كلمة الفنج في شعر البطانة. وتعني السكان السود الذين كانوا يقطنون في النيل الأزرق جنوب السودان، ولم تتوصل الدراسات إلى معنى محدد لها، فالبعض يرى بأنها مستمدة من لغة الشلك، وبعضهم يردها إلى لغة النوير، وفريق ينسبها إلى لغة القولي، وكل فريق له حججه، لكنهم يتفقون على أنها مستمدة من أصول اللغات النيلية، أما مسألة أصلهم فما تزال موضع خلاف، نظرا لقلة المصادر المكتوبة، لذا طرحت في البداية ثلاثة آراء رئيسة حول أصلهم[2].

أ- الأصل الشلكاوي: يرى البعض أنهم شعبة من الشلك[3] (Shilluk) على النيل الأبيض مستندين في ذلك على ما ذكره الرحالة الاسكتلندي جيمس بروس (James Bruce) الذي زار سنار عام 1772م، حيث كتب في مذكراته بأنهم ينحدرون من قبيلة الشلك التي قدمت من جهة النيل الأبيض على زوارق واستولت على حوض النيل الأزرق[4]، رغم أن الشلك لم يذكروا ذلك في تاريخهم المنقول عن طريق الرواية فقد كانوا في عداء مستمر مع الفونج[5].

ب- الأصل البرناوي: رأي آخر يرى بأنهم أتوا من الغرب من مملكة برنو في غرب إفريقيا، ووجدت هذه النظرية نقدا شديدا فلم تذكر السلالة الحاكمة في برنو ن أحد أفرادها أو مجموعة منهم أسسوا مملكة سنار[6].

جـ- الأصل العربي: ورأي ثالث يقول إنهم هجرة عربية دخلت السودان من الحبشة عبر النيل الأزرق.

د- رواية الفُنج: يرون بأنهم من نسل الأمويين الذين لجئوا إلى الحبشة فرارا من بني العباس، وتشير مخطوطة الشونة إلى أصل الفونج الأموي وتختلف في تفاصيلها وفي اسم الأموي الهارب، البعض قال إنه من سلالة سليمان بن عبد الملك بن مروان الذي دخل الحبشة وسكن فيها فترة ثم هاجر إلى جبال الفونج وتزوج هناك، وقيل بأنهم من سلالة عبد الملك بن مروان آخر ملوك بني أمية الذي هرب إلى النوبة ومنها إلى باضع[7].

وهناك آراء حديثة أرجعتهم إلى أصول مختلفة، حيث يرى المؤرخ جاي سبولدنق (J.Spaudling) أنهم من أصل نوبي قدموا من أقاصي جبال النوبة جنوب غرب السودان، وهم خليط من الهمج[8] والعنع والنوبة، بينما يرى كروفورد (Crawford)أنهم من الهمج حيث أن هناك خلط واضح بين الفنج والهمج، وذكر الباحث أحمد حسين عبد الرحمن آدم أن بعض المجموعات منهم توجد اليوم في قرية ورّكت بأعالي النيل الأزرق، وهم يتحدثون لغة غير عربية ويسمون أنفسهم بالهمج، وتقع مناطقهم إلى الشمال من فازوغلي وتسمى بأرض الهمج، وهم سكان منطقة سوبا عاصمة مملكة علوة المسيحية، استولوا على الحكم في سنار بواسطة محمد أبو لكيلك أشهر قادتهم واختلطوا مع النوبة والعرب، وكونوا سلالة الفونج التي حكمت السودان أوائل ق 16م[9].

2.2 حدود المملكة:

امتدت حدود مملكة الفونج من سواكن شرقا إلى النيل الأبيض غربا ومن الهضبة الحبشية جنوبا إلى الشلال الثالث شمالا، وتقاسم ملوك الفونج ومشايخ العبدلاب النفوذ في المملكة، وكانت مدينة أربجي[10] تفصل بين منطقتي نفوذها على النيل الأزرق غربا واتسعت حدودهم تدريجيا حتى بلغت كردفان في أواسط القرن 18م، إلا أن الحدود بينهما أصبحت في أوائل القرن 19م عند مقرن النيلين الأبيض والأزرق، فامتد نفوذ الفونج من أربجي شمالا حتى فازوغلي[11] (Fazughli) جنوبا، وشرقا حتى التخوم الحبشية، أما غربا اتسعت حدودهم تدريجيا حتى بلغت كردفان[12]، أما على الضفة اليسرى من النيل فقد كانت تسيطر عليها قبيلة الجموعية وهي إحدى القبائل العربية ويمتد نفوذها جنوبا حتى الدويم، أما إلى الشمال من حدود العبدلاب فقد كانت منطقة الجعليين تليها مشيخات أخرى مثل الميرقاب والرباطاب والدفار تليها دنقلا وأرقو. أما المنطقة التي تقع إلى الشمال وتحد جنوبا بالشلال الثالث وشمالا بالشلال الأول فقد كانت بيد الكشاف والأتراك، وهم بقايا السرية التي أرسلها السلطان العثماني في عام 1520م لإحلال النظام في هذه المنطقة فاستقروا بها بعد أن منحهم السلطان سليم الامتيازات[13].

خريطة مملكة الفونج الاسلامية

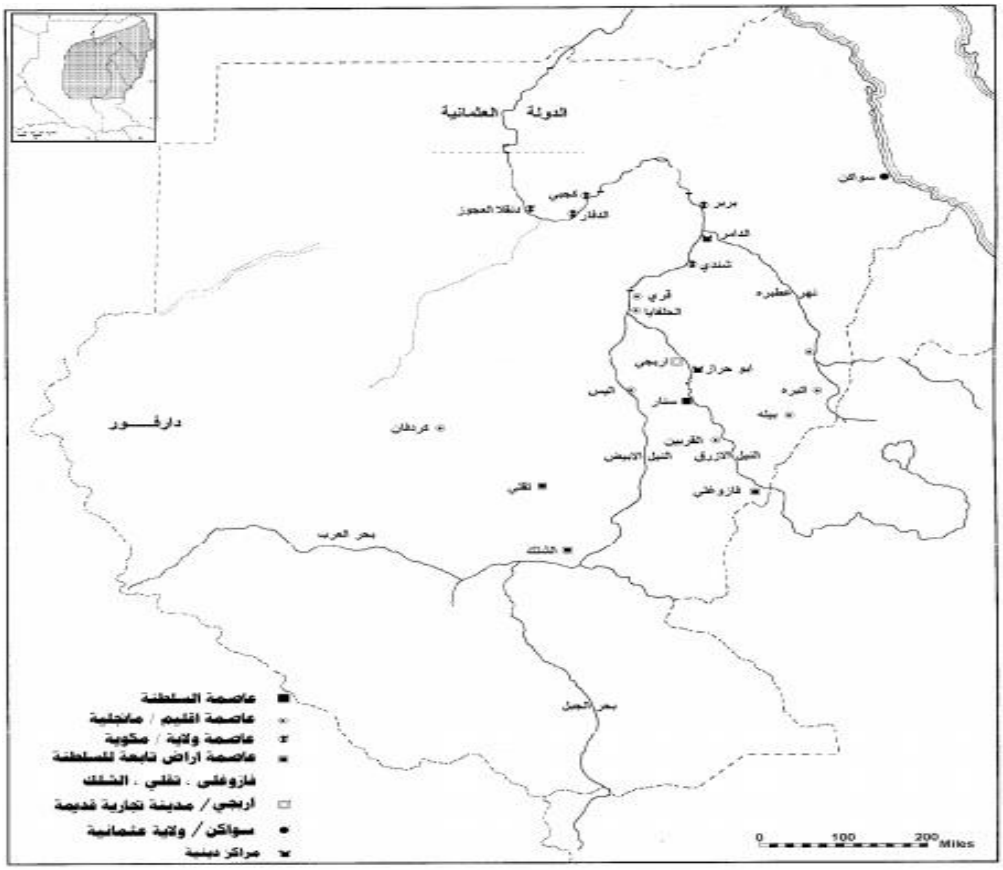

3.2 أشهر ملوكهم:

الملك عمارة بن الملك عدلان دُنْقس مؤسس المملكة عرف بملك الشمس والظل، الملك عمارة أبو سكاكين (1555-1563م) توفي في عهده الشيخ عبد الله جماع وخلفه ابنه الشيخ عجيب المانجلك[14] ، ويسمى بـ"سيد العادات"، هو الذي أنشأ نظام حكم الدواويين والقضاء، والملك عدلان (1605-1612م) حدث خلاف في فترة حكمه بين الفونج حيث خرج عجيب المانجلك على سلطة الدولة المركزية مما اضطر حكومة سنار لمقابلته فى معركة بين العيلة فونج والحلفايا وتحديدا كركوج بالقرب من الجريف، قتل فيها الشيخ عجيب المانجلك وفر ولديه الأمير العجيل لدنقلا والأمير عثمان إلى البجا، ويقال إن العثمان من ذريته، ولما رأى الملك عدلان اضطراب حبل الأمن في مملكته جاء للولي الكامل الشيخ إدريس ود الأرباب، ويقال أنه يمت بصلة للشيخ عجيب بأمه، وحلف له الملك اليمين إذا رجع الأمير العجيل أن ينزل منزل والده، فذهب الشيخ إدريس إلى دنقلا وأحضر الأمير العجيل وتم الصلح واستمر الحلف[15].

الملك بادى أبو دقن بن رباط (1643- 1678م) عرفت في عهده مملكة الفونج عصرها الذهبي، حضر ديوان الشيخ عبد القادر الجيلانى، كما أحضر العلماء من المغرب والحجاز والأزهر، وبنى مسجد سنار العتيق، وقصره المكون من خمس طوابق، وأسس مخازن للسلاح، وتوسعت المملكة في عهده فقد غزت جيوشه بلاد الشلك، وهزمت جيوشها التي كانت تتمركز في منطقة النيل الأبيض، وكانت تشكل غارات مستمرة على القبائل العربية التى كانت تسكن بالجزيرة، وغزى أيضا جبال تقلي بهدف التوسع التجاري فدخل في حرب مع ملكها الذي خضع لملك الفونج بل قام بغزو مناطق هناك مثل جبال النوبة، وجبال الداير بين سهول كردفان، بذلك سيطر على كل المناطق التي كانت تمدهم بالرقيق. أما الملك بادى أبو شلوخ ود نول (1724- 1762م) فقد انتصر على أياسوس ملك الحبشة، وأخضع حكم المسبعات لحكمه، وكان وزيره وعديله زعيما للهمج محمد أبو لكيلك ورغم نجاحاته نفى إلى كسلا، وهى بداية ضعف ملوك الفونج وبداية نفوذ الهمج. أما الملك بادى السادس بن طبل (1791-1821م) الذي حكم مدة 29 سنة وهو آخر ملوك الفونج شهد عهده عدة اضطرابات قادها الجعليون وملوك البطاحين والشكرية، وزيره محمد ود عدلان ود بادى ود رجب صاحب المقولة المشهورة فى رده للخديوى محمد على باشا: "لا يغرنك ما لقيت من الجعليين والشايقية، نحن الملوك وهم الرعية، وليكن في معلومك أن سنار محمية بجرد أدهمية وصوارم هندية ورجال يوالون القتال بكرة و عشية[16].

3. التنظيمات بالمملكة:

1.3- النظام الإداري:

إن كل مملكة أو دولة لها تنظيماتها الإدارية الخاصة بها إما ورثتها عن سابقتها وأبقت عليها كما ، أو طورتها وأضافت لها شيئا جديدا، وبالنسبة للتقسيمات الإدارية لمملكة الفونج فهي خاصة بها ومختلفة عما عهدناه وعرفناه لدى بقية الممالك والدول الإسلامية في بلاد المشرق أو المغرب وحتى لدى الممالك الإسلامية التي قامت ببلاد السودان الغربي وبلاد السودان الأوسط.

فقد قسمت المملكة إلى أقاليم أو مشيخات متباينة الحجم، ومختلفة الأعراق والثقافات، بعضها كان موجودا ربما من قبل تأسيس السلطنة نفسها، وتم إخضاعها مثل كيانات الشايقية والجعليين، والعبدلاب، وبعضها الآخر نشأ كتقسيم إداري جديد وتم ضمه للمملكة، كمناطق تقلي وكردفان. وحكم السلاطين كافة المملكة مباشرة في البداية حتى ثورة عجيب المانجلك مطلع 17م، وبعد هزيمة عجيب الكبير تمت التسوية مع أبنائه بأن يحكموا كافة الجزء الشمالي من السلطة نيابة عن سلاطين الفونج[17].

أما بالنسبة للنظام السياسي فهو قائم على نظام إقطاعي، بمعنى تقسيم السلطنة إلى مجموعة إقطاعات، يقوم بإدارتها شيخ ينوب عن السلطان، ويقدم له جزية سنوية وكان ذلك شأن الأقاليم التي قاموا بفتحها، وبمقتضى ذلك أصبحت السلطنة مكونة إداريا من عدة أقاليم لكل إقليم رئيس معلوم وهذه الأقاليم سميت "مشيخات" أو

"مانجليات"[18] ، و"قسمت بعض هذه الأقاليم والكيانات إلى مقاطعات صغيرة تضم كل منها مجموعة قرى صغيرة مستقرة بجانب المجموعات الرعوية، وتعتبر القرية أصغر وحدة في الهرم الإداري، وهذه التقسيمات الإدارية لم تكن بهذه الدقة بل كانت تشكل إطار نظري فقط للهيكل الإداري في سنار حيث تباينت الأقاليم من حيث المساحة والجغرافية الاقتصادية والنشاطات السياسية، كما تباينت الأنظمة الإدارية بين الرعاة من جانب والسكان المستقرين من جانب آخر، كما اختلفت نظم الإدارة عند المزارعين في المناطق النيلية عن أولئك في المناطق المطرية"[19].

وفي مناطق أخرى نشأ البعض الآخر كتقسيم إداري تم ضمه مؤخرا مثل مناطق تقلي وكردفان، ويعتقد أن سلاطين الفونج حكموا كافة أقاليم المملكة مباشرة في البداية حتى ثورة عجيب المانجلك في مطلع القرن 17م، وبعد هزيمة عجيب الكبير تمت تسوية مع أبنائه بأن يحكموا كافة الجزء الشمالي من السلطنة نيابة عن سلاطين الفونج، وبالتالي أصبحت كل كيانات الجزء الشمالي من السلطنة خاضعة لنفوذ أولاد عجيب، وهم بدورهم مسئولين أمام السلاطين في سنار[20]. وللقرية أهمية كبيرة في الوحدة السياسية في النظام الإداري للمملكة، وتتكون من مجموعة عائلات كما هو معروف لدى القبائل العربية، تخضع لزعيم القبيلة وغالبا ما يكون ذو سمعة طيبة وشخصية مهمة في فض النزاعات المحلية، وإكرام وإيواء المسافرين عبر القرية، وهو الوسيط بين الدولة وسكان القرية، وهذا ما يوضح أهمية الرابطة العشائرية في التنظيم الاجتماعي في سنار. إذا دعائم السلطنة قامت على نظام مركزي من جانب ونظام لا مركزي من جانب آخر، حيث تمتع السلطان بالسلطة المطلقة في الأرض والناس، وترك أمور الإدارة اليومية في مختلف أقاليم السلطنة للمشايخ والمناجل ونوابهم الأدنى في الترتيب الإداري[21].

أ- مجلس السلطان:

كان للسلطان أشخاص يساعدونه على تدبير أمور البلاد والعباد، لذا وجد مجلس مكون من عشرين رجلا وخمسة شيوخ يحيطون به، كما وجدت شخصيات كسيد القوم الذي يكون في الغالب خال السلطان أو الشيخ، تتمثل مهمته في قتل الملك الذي يتم خلعه بواسطة مجلس السلطان، بالإضافة إلى الملكة الأم وعبيد السلطان[22].

ويضاف لحاشية السلطان شاغلي الوظائف الإدارية البلاطية أو العسكرية، وشاغلي الوظائف السياسية كحكام الأقاليم، إضافة للنبلاء ثم طائفة العلماء من خطباء وأئمة ومؤذنين وكتبة وغيرها من الوظائف التي أخذت طريقها إلى البلاط بحلول القرن 18م، وبالرغم من اللامركزية في الحكم في سنار التي ذكرت سابقا والمتمثلة في تعدد الأجهزة البيروقراطية وتعدد الجيوش إلا أن السلطان اعتبر قمة الهرم الإداري بكل أفرعه ورأس السلطنة الذي يجمع في يده مطلق السلطات على الناس والأرض، ومن الموظفين لدى السلطان نذكر:

أمين السلطان: بمثابة الوزير والراعي الأول لشئون البلاط، ويبدو أن هذا المنصب قد غطت عليه وزارة الهمج عند قيامها بعد عزل السلطان بادي الرابع وربما بقي منه الجانب الطقوسي فقط، أما **الجندي** يسمى أحيانا بجندي السوق، وهو الشخص الذي كان يتولى وظيفة الأمن الداخلي وحكم المدينة وربما مراقبة السوق أيضا. و**سيد القوم** شخصية لها خطرها في البلاط، ويبدو أنه كان يقوم بوظيفة مراقبة أمن السلطان، وهو الوحيد الذي كان يقوم بوظيفة إعدام الملك نفسه في حال عزله من قبل كبار الفونج، وفي العادة كانت هذه الوظيفة توكل لخال الملك، السواكرة مقدم: المسؤول عن أمراء البلاد، القوارية مقدم: أمين الخزينة ويعين تحته مجموعة من المعاونين يسمون بالجرايين أي جامعي الضرائب[23].

وحسب الباحث أحمد حسين عبد الرحمن آدم فإن الوضع قد استمر على حاله، ثم عرف بعض التغييرات على فترات مختلفة، خاصة خلال النصف الثاني من القرن 18م، أين تم استقدام عدد كبير من رجال الدين وبعض الأرابيب من النبلاء الهامشيين الذين يتم وضعهم في طبقة الفقرا (رجال الدين) بعد إمام جامع سنار، كما ظهرت وظائف أخرى في البلاط مثل الأطباء والخياطين والحجام والمستشارين الدينيين وغيرهم[24].

ب- النبلاء:

قسمت طبقتهم على أساس الأرض، لأنها تمثل أحد مؤسسات ممارسة السلطة، حيث كان المالك الأول للأرض هو الملك، والذي بدوره قسم القدر الأكبر منها على قلة من النبلاء البارزين، وقد كانت سلطة هؤلاء النبلاء حكم الأقاليم، وكان النبيل يلقب "بالمانجل" و"الملك" و"الشيخ" حسب مكانته في المملكة. وهناك بعض الأراضي الخاصة بنبلاء آخرين أقل شأنا من سابقيهم يستخدمونها عند حدوث ضائقة لأحد أفراد العائلة حيث لهم ممتلكات خاصة أقل حجما وهي في الأساس هبة من السلطة الحاكمة في البلاد. وكانت الأرض تقسم إلى إقطاعات للنبلاء من الدرجة الثانية الذين اكتسبوا صفتهم هذه من ارتباطات الزواج مع أسرة المانجل، ووحدات الأراضي المملوكة على هذا المستوى الثاني للاقطاعات الفرعية تسمى "الأقسام"، وحكامها يطلق عليهم لقب "مك" و"ملك"، وللأقسام حدود معلومة، أما عن امتلاك الأرض في الأقسام فيختلف، فالأرض التي تمتلكها أسرة السلطان تظل ثابتة، وتستمر العلاقة بين حاكم الإقليم والعاصمة سنار أثناء حكمه من سن الشباب حتى تخليه عن الحكم، ولذلك فإن حكام الأقاليم يتوقع منهم أن يقضوا فترات طويلة من حياتهم العملية في سنار[25].

2.3 طبيعة النظامين السياسي والحربي:

كان نظام الحكم ملكيا وراثيا ولكن ما ميزه هو نظام الشورى واللامركزية، وهذا ما ساعد على نجاح المملكة لعقود عديدة ضمن إطار الحرية والاستقلال الذاتي داخل المملكة. أما جيش المملكة كان قويا، يتألف من عدة جيوش أكبرها وأقواها هو جيش السلطان نفسه الذي يتألف من الرقيق المدربين من المشاة والخيالة لابسي الدروع وذوي التسليح الجيد، وكافة الرجال وأفراد الطبقة الحاكمة من الأمراء والنبلاء يعتبرون بمثابة فرسان تتم تنشئتهم وتدريبهم على فنون القتال منذ الصغر تحت رعاية مقدم السواكرة، ولكل شيخ أو ملك جيشه المكون من الرقيق وأعيانه القادرين على حمل السلاح، وفي حالة الحرب والعدوان يقام استنفار يأتي بموجبه حكام الأقاليم بجيوشهم. وقد كان للجيوش نشاط مستمر يشمل الحملات الدورية لاصطياد الرقيق أو الغارات على المجاورين بغرض النهب أو الاسترقاق وحراسة القوافل التجارية وحفظ النظام داخل السلطنة، وانتصر الجيش السناري على طلائع الدولة العثمانية عام 1517م، حيث كان الجيش هو مصدر قوة هذه المملكة حتى أنه كان بالنهاية السبب الرئيسي في القضاء على ملوك الفونج بقيادة الشيخ محمد أبو لكيك قائد الجيش وتحولت السلطة إلى الهمج عام 1821م[26].

3.3 النظام القضائي:

بما أن المملكة إسلامية فبالتالي كان قضاءها قائما على أساس النظام الإسلامي من حيث تطبيق العدالة، والشريعة الإسلامية، وغلب عليه فقه الإمام مالك لأنه المذهب السائد في السودان، كما كان هناك حضور للمذهب الشافعي كمرجعية للقضاة خاصة في منطقة أربجي، وهذا يعني تعايش المذهب المالكي مع غيره من المذاهب الفقهية، وكانت مملكة الفونج هي فاتحة النظام القضائي في السودان، إذ إن التاريخ لم ينقل شيئا عن النظم القضائية في العهود السابقة التي كانت قبلها، ولم يكن التنظيم الإداري للقضاء بالفونج يختلف عما كان متعارفا عليه في الدول الإسلامية إذا استثنيت المسميات والمصطلحات، وعرفت المملكة ثلاث أنواع من المحاكم محاكم القرى الصغيرة، محاكم المشايخ، ومحكمة سنار[27].

أ- محاكم القرى الصغيرة:

تنقسم هذه المحاكم إلى قسمين وذلك استنادا إلى الوضعية الاجتماعية والعلمية للأشخاص الذين يباشرون النظر في القضايا المرفوعة إليها، والقسمان هما محاكم رجال الشريعة البيضاء، ومحاكم الأجاويد.

محاكم رجال الشريعة البيضاء: يتيح هذا النوع من المحاكم للمتخاصمين أمامه قدرا من الحرية مقارنة بالمحاكم الأخرى، لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم، ومن القيام والجلوس أثناء ذلك إذا لزم الأمر. ويباشر النظر في

القضايا المرفوعة قضاة اشتهروا بغزارة العلم، وحسن الخلق، والتقوى، والزهد. وكانوا يطبقون القوانين الإسلامية الشرعية، وبخصوص الأحكام الصادرة فبإمكان المتخاصمين قبولها، أو أخذ مكتوب بمضمون الحكم عنها ثم عرضه على قاضي المشيخة أو قاضي سنار، الذي بإمكانه إقرار الحكم عن كان موافقا للشرع، أو تبديله عن كان مناقضا.

محاكم الأجاويد: تتميز عن محاكم رجال الشريعة البيضاء باستمداد أحكامها من الأعراف الاجتماعية السائدة، وسهولة جلساتها, أما الأجاويد القائمين عليها استمدوا مكانتهم في المجتمع من تثبتهم بقيمه، وتفانيهم في العمل على تأصيلها والحفاظ عليها، وليس لتفقههم في الدين. وكان لهم حق النظر في جميع القضايا التي تعرض عليهم حتى قضايا القتل، وكانوا يجنحون إلى الود والتسامح في أحكامهم حتى يحافظوا على تماسك المجتمع، فنجدهم مثلا يحكون على القاتل الميسور بالعفو، وعلى القاتل الفقير بالدية[28].

ب- محاكم المشايخ:

توجد في كل مشيخة من المشايخ التابعة للملكة محكمة صغرى إلى جانب النوعين السابقين من المحاكم، وتتميز المحاكم الصغرى بأنها تلي محكمة سنار في الرتبة، وبتعيين السلطة الحاكمة لقضاتها، ووضع القوانين واللوائح والنظم التي تحدد صلاحياتها. وتتكون محكمة المشيخة في الحالات العادية من قاض واحد ونائب له، أما إذا كان بالمشيخة قضايا ومشاكل كثر قد يعين بالمحكمة أكثر من قاض -من واحد إلى ثلاثة-، وقد يباشر أحدهم الحكم والاثنان الباقيان يصبحان مستشارين له، أو يتناوبون في الحكم. وتختص هذه المحكمة بالنظر في القضايا الزراعية والجرائم الصغيرة كالسرقات البسيطة والمشاجرات، والمسائل المدنية، والأحوال الشخصية، وإقامة القيم على المحجور، وتعيين الأوصياء على القصر، والنظر في قضايا الأوقاف، والرهن والتخارج[29] والتقارض، ومباشرة الإشهادات في البيع والشراء...الخ، أما القضايا الجنائية تحول لمحكمة سنار، وهذا لا يمنعها من السعي في إقناع الطرفين بالصلح، وكانت جلساتها علنية لكل من يرغب في الحضور، وتعقد في أي مكان وزمان يتفق عليه قضاتها، ولم تكن هناك دفاتر أو سجلات تسجل عليها أقوال المدعي والمدعى عليه، وشهادات الشهود، فكان القاضي يستمع للجميع ثم يعرض أقوالهم ويستعرض أدلتهم وبياناتهم ثم يصدر حكمه، ثم يأمر القاضي كاتبه بكتابة الحكم الصادر فيسلمه للمحكوم له بعد أن يمهره القاضي بإمضائه وختمه. وإذا لم يقتنع أحد الطرفين بالحكم فبإمكانه أن يستأنف مرة أخرى أمام المحكمة أو يرفه قضيته لمحكمة سنار[30].

ج- محكمة سنار:

تعد قمة الجهاز القضائي وهي بمثابة محكمة الاستئناف حاليا، وتتكون من قاض يتم تعيينه من قبل السلطان، ويساعده عدد من العلماء المشهود لهم بالعلم، أما الكتاب يتم اختيارهم من قبل القاضي على أساس الإلمام باللغة العربية وحسن الخط. وكانت تعتمد في النظر للقضايا على قواعد الفقه المتفق عليها بين المالكية، ويتوقف تنفيذ الأحكام على نوعية القضية المنظور إليها فالقضايا الخاصة بالأحوال الشخصية تقع مسؤولية تنفيذها على دائرة اختصاصات القاضي، أما القضايا الكبرى كجرائم القتل والمسائل التي تمس أمن المملكة أو تؤثر على التعايش السلمي بين القبائل، والتي تكون عقوبتها إما القتل أو النفي فإن مسؤولية تنفيذها من واجب السلطان أو المشايخ[31].

4.3 النظام الاقتصادي:

تعتبر الأرض مصدر الثروة الأولى في سنار ، وقد تم تصنيف المجتمع في سنار بناء على العلاقة بالأرض، وبناءا على ذلك اهتم الفونج بالأرض ومسحها فخصصوا موظف يقوم بمسح الأرض يسمى "المحاصي"، في قرى الشمال انحصرت الأراضي الصالحة للزراعة في الشريط الضيق الممتد على ضفتي النيل مما زاد من أهميتها. ونسبة لأهمية الأرض في منطقة الشمال كانت مرجعا مهما في الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تنشب بين الأفراد والجماعات .أما المنطقة الوسطى فالمساحة شاسعة والزراعة المطرية لا تحتاج إلى تكاليف وبالتالي لم يكن هناك صراع لكن غلب عليها الرعي الذي كان مصدر النزاع، أما في الجنوب فقد سادت المعادن والبضائع النفيسة غير الرعوية والزراعية من جلود حيوانات

وعسل وذهب وغيرها والتي كانت تحتاج إلى غذاء من الخارج للرقيق الذين يعملون في حقول هذه المعادن[32]. وكانت بعض الضرائب والالتزامات مستمدة من علاقة المزارع بمالك الأرض، واشتمل البعض الآخر على التزامات تدفع فقط كعقوبات على الأفراد أو المجموعات لدى إساءتهم السلوك، بعضها ضرائب خراجية، وبعضها هدايا عرفية للسادة، وبعضها عقوبات، وهناك ثلاثة أنواع من الضرائب على الأرض مثل الشرور والسيل والمضار والتي لم تكن ذات تفسير معروف لكنها تعنى الضرائب على الأرض. كما أن هناك ضرائب أخرى مثل تجهيز لوازم المناسبات الخاصة للسيد، بالإضافة إلى تجهيز طعام العسكر وغيرها. أما عملية جمع الضرائب فقد كانت توكل إلى الملك "حاكم المنطقة" والذي يكون عرضة للتفتيش من المانجل "حاكم الإقليم" والذي بدوره يراقب من قبل السلطان ويقوم بالتحصيل مجموعة من الجرايين والذين يتبعون لمقدم القوارية "أمين الخزينة"[33].

أما الموارد الطبيعية اختلفت نتيجة اختلاف الجغرافية الاقتصادية للمملكة، فبينما اعتمدت المناطق الشمالية على الزراعة المروية من سواقي وطمي وغيرها، اعتمدت المنطقة الوسطى في سهول الجزيرة والبطانة على الزراعة المطرية، والمنطقة الجنوبية توفرت على المعادن والموارد التجارية الأخرى مثل العاج والعسل وريش النعام وغيرها، وشكل الرعي والزراعة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في السلطنة عدا المنطقة الجنوبية. وكانت عملية إنتاج الغذاء تعتمد على الفلاحين، الذين يعتبرون أهم الحرفيين في السلطنة، كما كانت هناك مشروعية للحكام في تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين في استخلاص فائض الإنتاج الرعوي والسيطرة عليه[34].

وكان لهذا التنوع في الأنشطة داخل السلطنة أثره في تحريك عملية النشاط التجاري بين مختلف المجموعات السكانية في السلطنة، وكانت هناك ثلاثة مستويات للتجارة، وهي:

أ- النظام التجاري المحلي: يقوم على نطاق القرى والمجموعات السكانية، ويكون غالبا بين المزارعين والحرفيين والتجار المحليين والمجموعات الرعوية المتاخمة لمناطق الاستقرار.

ب- نظام تجاري إقليمي: وأحيانا قومي، وهذا مجاله السوق ويسمى الفاشر الذي يغطي احتياجات المجتمع في النظام التجاري، كما كانت لكل فئة من الرعاة والمزارعين أسواق خاصة وفي مواسم معينة في بعض الأحيان، وفرضت السلطنة ضرائب في شكل مكوس تجارية حكمت انتقال البضائع داخل أسواق السلطنة.

ج- التجارة السلطانية على المستوى القومي: وهي بمثابة القمة والمحصلة النهائية للتجارة الداخلية، بجانب تجارة السلطنة الخارجية مع الدول المجاورة والتي كانت حكرا على السلطان الذي كان يبعث بقوافله المحملة ببضائع الجنوب إلى أسواق مصر والحجاز واليمن وأثيوبيا، ويستورد بالمقابل إما معدات حربية أو بعض متطلبات القصر من بضائع استهلاكية، كالمنسوجات القطنية والحريرية والمفارش والتوابل الأوروبية والعطور والمرايا. وكان للتجارة الخارجية دور مهم وكبير في السلطنة فساهمت في بناء المدن وربط أجزاء المملكة المختلفة، ودخول السودان لمرحلة التجارة العالمية. ومن أبرز مميزات التجارة الخارجية هو تمكن السلطان من الحصول على سلع وأشياء غير متاحة لغيره من الخواص والعوام، الأمر الذي ساعده في السمو بمكانته الاجتماعية مثل سلع الصابون، القرنفل، الأقمشة القطنية المصرية، خشب الصندل، المسك، ملابس الجوخ والحرير وغيرها، كذلك كانت خيول السلطان من أجود أنواع الخيول وأسلحته الأكثر تطورا وتنوعا بجانب تعدد الأطعمة المستوردة، كما ساهمت التجارة الخارجية أيضا في أسلمة أجهزة الدولة المختلفة. وكان للروح القبلية دورا كبيرا في إعاقة تنظيم التجارة الخارجية، بجانب أن النشاط التجاري كان منصبا على دور الوسيط وما يعرف اليوم بالتاجر الصغير[35].

وكان التبادل التجاري قائما على نظام المقايضة خاصة مع سكان الأرياف، وكانت بعض قطع النسيج المحلي التي مقدارها أربعة وعشرون ذراعا وحدة تعامل واستمر ذلك الأمر حتى فترات متأخرة، ومع ذلك وردت بعض الإشارات لوجود العملات في سنار حيث ذكر الرحالة روبيني أنه حمل هدية إلى السلطان عمارة دنقس وهي مبلغ 700 ريال، ولم تكن

هناك عملات باسم السلطنة السنارية أو المشيخات المحلية، لكن وجدت بعض العملات التي كانت عبارة عن قطع فضية صغيرة في ثلاثة أحجام، وعملات أسبانية وعثمانية ومصرية هي السائدة، وكان معظمها يحتفظ به للتبادل التجاري مع التجار الأجانب أو لسداد ثمن بضاعة مستوردة من مكان بعيد[36].

4. الوضع الديني:

يرى أحمد حسين عبد الرحمن آدم أن الإسلام بدور بارز في تكوين السلطنة وبصورة أوضح في كيان العبدلاب وذلك بتوحيد المجموعات القبلية المستعربة تحت قيادة جماع، والذي ربما كانت له صلة بدولة الحدارب في سواكن والتي استندت على البجة وأولاد كاهل في القرنين 14 و 15م، وكان لها كبير الأثر في التطورات اللاحقة في سودان النيل وادي وعلى الرغم من أن الفونج أعلنوا إسلامهم في بداية عصر السلطنة حيث أصبح الإسلام الدين الرسمي للدولة[37]. ويضيف يوسف فضل حسن أنه لا يعرف متى وبواسطة من اهتدى حكام الفونج الأوائل إلى الإسلام ؟ حيث أُشير إلى أن عمارة دنقس أول حكام الفونج كان مسلما، كما أن ملوك الفونج ربما صاروا مسلمين بحثا عن التجارة، كذلك تشير بعض الروايات الشفاهية أن عمارة دنقس قد أسلم من أجل إحباط اجتياح السلطان سليم الأول لدولته والذي استولى على مصر والنوبة السفلى في ذات الوقت الذي سيطر فيه الفونج على الجنوب، وتشير القصة في ذلك إلى أن السلطان سليم بعد استيلائه على مصر عام 1517م أرسل جيشا إلى النوبة وأسس قواعد في سواكن ومصوع مما هدد استقلال البجة والحبشة، فرأي عمارة دنقس في ذلك تهديدا لمملكته فأرسل رسالة فحواها خطاب الأنساب، ويرى البعض أن الإسلام فرض على الفونج بالقوة بواسطة عبد الله جماع وقد ورد ذلك في روايات العبدلاب السماعية، من جهة أخرى يرى بعض المؤرخين بأن الفونج من أصل أموي عربي وبالتالي فهم مسلمون بالضرورة، وتشير الدلائل إلى أن الوجود المؤسس للإسلام كان معدوما وأن انتشاره كان محدودا[38].

وقام العلماء بافتتاح مراكز لتدريس القرآن الكريم وعلومه ونشر التعاليم الإسلامية بصفة عامة، ومع الوقت أخذت بعض المؤسسات الدينية المستقرة كالخلاوي والمساجد وظائف متعددة بعضها تعليمية كمؤسسات لتخريج العلماء بجانب كونها أماكن للعبادة، وبمرور الزمن تزايد عدد العلماء، فانتشروا في أرجاء البلاد وأقاموا المساجد والخلاوي لتعليم القرآن وعلوم الدين، وانتشر خبرهم وتقاطرت عليهم جموع طالبي العلم من شتى بقاع السلطنة ومن خارجها، وهؤلاء شكلوا الرعيل الأول من العلماء الذين تتلمذوا على يد الرواد، ثم قاموا بدورهم بفتح مدارسهم الخاصة. كما أرسى هؤلاء العلماء دعائم العائلات الدينية المرموقة من أشهرها عائلة أولاد جابر وهم من أوائل رواد العلم في السودان حيث كانوا أول من افتتح مدارس تعليم القرآن والفقه في السلطنة، وقد قدم إبراهيم بن جابر من مصر عام 1570م وأسس مسجد "ترنج" بدار الشايقية، وهو أول من درس خليل ببلاد الفونج. وشكل تلامذته الأساس المتين لطائفة العلماء في السلطنة، حيث ارتحلوا جنوبا وأسسوا مراكز جديدة في نوري وبربر وشندي وقري، تخرج فيها العديد من أجيال العلماء. وكان نتائج هذا النشاط التعليمي الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن 16م في السودان، ترسيخ التعاليم الإسلامية بين أفراد المجتمع السوداني، وتنشيط الحركة العلمية بافتتاح المزيد من المؤسسات التعليمية والدينية، وأخيرا لم يكن هذا ليحدث لولا جهد العلماء للدفع بعجلة العلم قدما نحو الأمام[39].

وكان للحكام دور هام في تشجيع الحركة العلمية فمثلا أقاموا رواق السنارية في الأزهر بالقاهرة من أجل طلاب المملكة هناك، كما شجعوا على استقدام العلماء إلى السودان للدعوة ونشر العلم، وأنشأ أحد سلاطين مملكة سنار ويدعي بادي الأحمر وقفا بالمدينة المنورة لاستقبال الزوار من مملكته للإقامة هناك عند زيارتهم للأراضي المقدسة، ولا يزال جزء من أوقاف السودان هناك، كما انتشرت الخلاوي -التي تعرف بالكتاتيب في السودان- لتحفيظ القرآن الكريم وعلوم العربية والحساب[40]. وحتى العلماء والمتصوفة كان لهم دور مهم في النواحي الاجتماعية والسياسية، صار بعضهم فقيها للسلطة، والبعض الآخر وسيطا بين السلطنة وعامة الناس بغرض حل مشاكلهم، بينما عارضت مجموعة أخرى

السلطة وسموا بأصحاب الكرامات والخوارق، وللتصوف دور كبير في حياة المجتمع السناري، وقد أطلق عليه البعض الإسلام الشعبي ذلك لأنه وجد قبولا مطلقا من عامة الناس بجانب الترحيب به من قبل الملوك أيضا. وكان انتشار الطرق الصوفية في السودان أوسع منه في أي مكان آخر، وقد كانت لهم قدرة كبيرة على بث الطمأنينة في النفوس وقضاء مصالح الناس بجانب دورها في إضعاف الولاء القبلي وروح العصبية التي غلبت على المجتمع وذلك بتشجيع الإخاء والتعاون بين مريدي الطريقة الواحدة[41].

وبمرور الزمن بدأت السلطنة تعطي تنازلا آخرا لهم ولمراكزهم فأعطتهم في البداية حق بناء مؤسسات دينية لا تخضع لإشراف أي من مؤسسات السلطنة الموجودة، لها حق استغلال الأراضي الزراعية المحيطة بهم لدعم مراكزهم وإعفائهم من الضرائب والالتزامات المفروضة على العامة. وكان للشيخ حق إدارة شئون المنطقة التي تحيط بهم مع اعتماد وكيل يرعى شئون السلطنة في المنطقة المعنية، ثم حق الإدارة "الحكم الكامل" على مجمل المنطقة التي يوجد بها مركز الشيخ بما في ذلك حق الفصل في المنازعات وحق تمليك الأراضي الزراعية كذلك وحق توريثها والتصرف بها، فتمكن بهذا رجال الدين والمتصوفة من توسيع دائرة نفوذهم ليس جغرافيا فقط وإنما من خلال معالجة قضايا كانت تعالج سابقا بواسطة السلطة بحكم القوانين العرفية مثل تنظيم مؤسسة الزواج، الوراثة، الجريمة. فقاموا بالتالي بإرساء نظام قضائي جديد مثل إدخال عقوبة الغرامة بدلا عن عقوبة الجلد، والتي بدورها رفعت الرصيد المادي حيث كان الأغنياء يدفعون الغرامة بالنقود والذهب، بينما كانت عقوبة الجلد والإهانة مصير من لا يملكون دفع هذه الغرامة. ومع القرن 18م ازداد نفوذ هذه المجموعات وأصبحوا يشاركون في النشاط التجارية، فاهتموا بتوثيق الملكية، والفصل في النزاعات المدنية، وبناء نظام الملكية الخاصة والتجارة. ومن الناحية السياسية أصبحت الطوائف الدينية تتدخل في الشؤون السياسية لحلف مدن الشمال التجاري الإقليمي، كتعيين الملوك وعزلهم، بل أصبح منصب الملك نفسه عرضة للبيع والشراء، فتعاظمت الأهمية الاقتصادية لمجتمعاتهم المستقلة لدرجة أصبحت معها محورا ترتكز عليه القبائل الرعوية التي لم تعد تدين بالولاء الكلي لسنار، فتزايدت مكانة رجال الدين في مقابل طبقة النبلاء واستمر قياسها من خلال زواج رجال الدين من أسر النبلاء، وبدخول رجال الدين والمتصوفة إلى مجال العمل السياسي فقدوا أهم ميزة تميزهم عن غيرهم من عامة الناس وهي هيبة الشيوخ وابتعادهم عن الدنيا[42].

5. انهيار المملكة:

شهدت مملكة الفونج في النصف الثاني من القرن 18م أحداثا تاريخية مهمة، أدت لتفكك المملكة بالتدريج، من أهمها وفاة الوزير دوكة الذي كان أعظم الوزراء في عهد السلطان بادي أبو شلوخ الذي اتسم بالعدل ولكن بعد وفاة وزيره استبد بالسلطة، فاعتمد السلطان بادي على الرقيق من النوبة، الذين آتى بهم من جبال تقلى عقب حروب الفرنج، ومكن لهم وقام بإعطائهم بعض الوظائف الهامة، وبالمقابل طرد الأعيان التقليديين (أهل الأصول) فأثار ذلك حفيظة كبار الفونج، ففقد السلطان دعم أهله وحاشيته، بالتالي ساعد أهل الأصول الهمج بقيادة كبيرهم أبو لكيلك وقائد الجيوش في الاستيلاء على المناصب الإدارية المهمة داخل المملكة، فخلع الملك لطغيانه ونصب مكانه ولده نصر بن بادي وصارت له السلطة الاسمية وصار هو وزيرا له وله السلطة الفعلية، مما أدى فيما بعد –بين خلفهم- وصار الوزراء الهمج في مقدروهم عزل وتنصيب ما يريدون من الملوك مما أدى لقيان سلسلة من الصراعات بين الفونج والهمج.

وبعد وفاة الوزير محمد بن أبي لكيك (1776-1777م) حاول الفونج بقيادة السلطان إسماعيل ثم ابنه السلطان عدلان التخلص من حكم الهمج بقيادة بادي ولد رجب ولكنهم لم يفلحوا، فشهدت الأربعون سنة الأخيرة من حكم المملكة الكثير من الفتن والاضطرابات وسلسة من الثورات والحروب الأهلية، والتي كان يقودها زعماء القبائل والمشيخات بسبب الضعف الذي مزق كيان الدولة وانعكس بالتبعية على حكم السلاطين، حتى أصبحت فترات الحكم قصيرة بسبب عدم الاستقرار، وانتشرت الفوضى داخل البيت الحاكم، وضعفت مكانة رجال الدين وانحط الملوك حتى

يقال أنه في إحدى سنوات حكم السلطان بادي السادس بن طبل (1791-1821م) مات أحد الفقهاء في سجنه عطشا، واختفاء العلماء في ظروف غامضة[43].

كما شهدت تلك الفترة تمرد العديد من القبائل وخروجها عن طاعة السلطان، فخرجت قبائل التاكا بالشرق، وقبائل الشكرية بالوسط، وأيضا انفصلت الشايقية في أواخر القرن 17م، وتعطل التجارة فتدهورت الحياة الاقتصادية لغياب الأمن واستعار الحروب القبلية، فاستعان بعض السودانيين بمحمد علي باشا ليضع حدا لتلك الحروب[44].

كل هذه الأسباب الداخلية كانت سببا قويا في إضعاف المملكة، لذا عندما زحف الجيش التركي-المصري (1820-1821م) مع قدوم إسماعيل باشا وجد المملكة تحتضر، فاستمر بالزحف نحو سنار وقابله رجال الدين، وقدموا له فروض الطاعة، فأمنهم على أنفسهم، وسلم السلطان بادي ابن طبل نفسه، فدخل إسماعيل باشا سنار ظافرا عام 1821م معلنا بذلك نهاية الممالك الإسلامية بالسودان[45].

6.خاتمة:

تعتبر مملكة الفونج أول مملكة إسلامية ظهرت ببلاد السودان الشرقي تحديدا بمنطقة سودان وادي النيل خلال القرن 16م، وعرفت كذلك باسم المملكة الزرقاء ومملكة سنار، وتعتبر أول مملكة اعتنق حكامها الإسلام، والذي اعتبروه الدين الرسمي للمملكة، بعد أن عرفت البلاد قيام مجموعة من الممالك المسيحية بها، وبفضل الدين الإسلامي طوروا حياتهم السياسية والإدارية والاقتصادية، فأدخلوا تشريعاته في القضاء الذي اعتنوا به، وحكموا فيه بالمذهب المالكي الذي كان سائدا، ومن أجل الفصل في المنازعات والخصومات بين الأفراد أنشئوا العديد من المحاكم كل واحدة واختصاصها، واعتنوا بالجانب الاجتماعي أين قضوا على الرق، وهذا لا ينفي محافظة أهل المملكة ببعض عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، أما عن الجانب الاقتصادي اهتموا بالزراعة وملكية الأراضي، كما اعتمدوا على التشريع الإسلامي في مسألة الضرائب، وأنشئوا بيت المال، وفي الجانب العلمي اهتم الحكام بتشجيع الحركة العلمية والدفع بعجلتها نحو الأمام، وذلك باستقدام العلماء لبلادهم، كما بنووا رواق السنارية بالقاهرة لطلبتهم هنا، واهتم المتصوفة والعلماء ببناء الخلاوي والكتاتيب لتعليم القرآن واللغة العربية والحساب، فكانت هذه المملكة بحق حلقة مضيئة في تاريخ السودان رغم كونها أول تجربة لدولة إسلامية بالمنطقة، فقد كان لظهورها تأثير كبير على تاريخ المنطقة، إذ معها انتشر الإسلام والمد العربي ببلاد السودان.

7.الهوامش:

[1]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، **الدلالات الآثارية للامتداد السياسي والديني لدولة الفونج بين الشلالين الرابع والثالث**. رسالة ماجستير غير منشورة، إش: إنتصار صغيرون الزين، كلية الآداب، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، السودان، 2004م، ص: 44.

[2]- يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي (1450-1821م)**. الخرطوم، دار سودتاك المحدودة، ط4، 1422هـ/2002م، ص: 62.

[3]- **الشلك أو الشلو:** تنتمي قبيلة الشلو (Chollo) أو كما يسميهم العرب الشلك إلى المجموعة النيلية، وهم سلالة مختلطة من الحاميين والزنوج، يتواجدون بحوض النيل. ينظر: سلفادور أتير أشويل لوال، **نظام الحكم والإدارة في مملكة الشُلو(الشلك) في الفترة ما بين 1545-1821م**. رسالة ماجستير غير منشورة، إش: محمد سعد محمد سالم، جامعة الخرطوم، قسم التاريخ، كلية الآداب، 2009م، ص: 2.

[4]- آ.ج. أركل، **أصل الفونج**. تر: عثمان أحمد عبد الرحيم، دار الأشقاء للنشر والتوزيع المحدودة، 2003، ص: 9.

[5]- بابكر فضل المولى حسين، "تقويم الدور الحضاري للدولة الفونج". المؤتمر الدولي الإسلام في إفريقيا، 26-2006/11/27م، الكتاب 14، ليبيا، وزارة الإرشاد والأوقاف، ص: 96.

[6]- بابكر فضل المولى حسين أحمد، **مظاهر الحضارة في دولة الفونج الإسلامية**، ص: 20.

[7]- يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك**، ص: 58.

[8]- **الهمج**: يمثلون بقايا الشعوب الأصلية التي كانت تسكن جنوب الجزيرة عند قيام مملكة الفونج، وظلوا نحو قرنيين تحت حكم الفونج، وأنهم قدموا من الجنوب إلى سنار، ويقول البعض أنهم خليط من النوبة والعرب.

[9]- أحمد حسين عبد الحمن آدم، المرجع السابق، ص: 47.

[10]- **مدينة أربجي (Arbaji)**: تقع على الضفة اليسرى للنيل الأزرق على بعد 150 كلم جنوب الخرطوم و3 كلم جنوب شرق الحصاحيصا وأسست عام 1474م أي قبل سنار خطها حجازي بن معين، وزارها العديد من الرحالة مثل شلبي التركي وجيمس بروس، وتحدثوا عن دورها كمركز إداري للعبدلاب كما أنها تعتبر الحد الفاصل بين سيطرة ملوك الفونج في سنار ووكلائهم العبدلاب، وكانت في فترة من الفترات مركزا لجمع الضرائب من القوافل التجارية حيث تلتقي فيها الطرق القادمة من مصر وسواكن. ينظر: محمد الفاتح حياتي، "آثار الدولة السنارية في أواسط إقليم الجزيرة". مجلة آداب النيلين، الخرطوم، السودان، مج: 3، ع: 2، يونيو 2018.

[11]- **مملكة فازوغلي (1500-1685م)**: كانت دولة ما قبل الاستعمار تقع في جنوب شرق السودان وغرب إثيوبيا، تتركز حول منطقة فازوغلي الجبلية على النيل الأزرق، وعملت كحاجز بين سلطنة الفونج والإمبراطورية الإثيوبية واستمرت حتى تم دمجها في مملكة الفونج سنة 1685م.

[12]- بابكر فضل المولى حسين أحمد، **مظاهر الحضارة في دولة الفونج الإسلامية**، ص: 24.

[13]- يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك**، ص: 75.

[14]- **عجيب المانجلك**: هو عجيب بن الشيخ عبد الله بن محمد الباقر الحسين، ولد في أواسط السودان، ذريته تعرف الآن بالأنقرياب, ينظر: محمد صالح محي الدين، **مشيخة العبدلاب وأثرها في حياة السودان السياسية. السودان**. الدار السودانية للنشر، ط1، 1972م، ص: 148.

[15]- أحمد حسين عبد الحمن آدم، المرجع السابق، ص: 115.

[16]- قيصر موسى الزين، **فترة انتشار الإسلام والسلطنات**. القاهرة، مكتبة غريب، 1998م، ص: 60..

[17]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، المرجع السابق، ص: 120.

[18]- **المانجليات**: مفردها مانجلية نسبة إلى المانجل وهو حاكم للسلطان مباشرة.

[19]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، المرجع السابق، ص: 149.

[20]- يوسف فضل حسن، "سلطنة الفونج الإسلامية: دورها في تاريخ سودان وادي النيل". مجلة دراسات إفريقية، ع: 22، رمضان 1320هـ/ديسمبر 1999م، ص: 57.

[21]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، المرجع السابق، ص: 42.

[22]- يوسف فضل حسن، المرجع السابق، ص: 65.

[23]- المرجع نفسه، ص: 77.

[24]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، **الدلالات الآثارية**، ص: 70.

[25]- المرجع نفسه، ص: 77.

[26]- قيصر موسى الزين، المرجع السابق، ص: 65.

[27]- عبد القادر عثمان محمد، "النظام القضائي بمملكة الفونج". ع: 22، ديسمبر 1420هـ/1999م، مجلة دراسات إفريقية، ص: 166، 158.

[28]- المرجع نفسه، 158.

[29]- **التخارج**: يقصد به في لغة القضاء التنازل عن النصيب في الميراث مقابل مبلغ محدد من المال لا يشترط فيه أن يكون مساويا للنصيب المتخارج عليه.

[30]- عبد القادر عثمان محمد، المرجع السابق، ص ص: 159-160.

[31]- المرجع نفسه، ص: 161.

[32]- قيصر موسى الزين، المرجع السابق، ص: 61.

[33]- بابكر فضل المولى حسن، **مظاهر الحضارة**، ص: 53.

[34]- يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك**، ص: 90.

[35]- المرجع نفسه، ص: 110 .

[36]- المرجع نفسه، ص ص: 110-112.

[37]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، المرجع السابق، ص: 125.

[38]- يوسف فضل حسن، المرجع السابق، ص: 114.

[39]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، المرجع السابق، ص: 130.

[40]- بابكر فضل المولى حسين أحمد، **مظاهر الحضارة في دولة الفونج الإسلامية**، الخرطوم، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية، 2004م، ص: 23.

[41]- قيصر موسى الزين، المرجع السابق، ص: 80.

[42]- أحمد حسين عبد الرحمن آدم، المرجع السابق، ص: 145.

[43]- قيصر موسى الزين، المرجع السابق، ص: 95.

[44]- يوسف فضل، المرجع السابق، ص ص: 60-64.

[45]- المرجع نفسه، ص ص: 60-64.